

## تقييم مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة في مصر - مسودة تقرير - ملخص

يتناول التقرير الأولي مسألة تقييم مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة بجميع أنواعها الرئيسية الأربع (الضرائب والأسواق التجارية، والأسواق غير القانونية، والفساد، والاستغلال بأنواعه وتمويل الإرهاب) وآثارها المحتملة على الاقتصاد المصري.

وفي هذا الصدد ولغرض صياغة هذا التقرير تم الاستئناس بعدد الدراسات والبحوث والمؤلفات ذات الصلة كما تم الإطلاع على المعارف والتجارب القائمة في هذا المجال. وفي هذا الإطار تم اعتماد استبيان التقييم الذاتي (SAQ) لجمع المعطيات والبيانات الضرورية حول واقع التدفقات المالية غير المشروعة في السياق المصري ومدى مساهمة البيئة الاقتصادية والأطر المالية والقانونية في تنامي ظاهرة التدفقات المالية غير المشروعة في هذا البلد. وفي ضوء هذه الدراسة، يتجه إبداء جملة من الملاحظات الرئيسية:

1. يشير تقدير مستوى اقتصاد الظل في مصر إلى أنه أعلى من متوسط المعدل بالمنطقة، حيث أنه يتجاوز 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر (Medina and Schneider, 2019). كما يشير هذا التقدير إلى وجود صلة وثيقة بين تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي وارتفاع حجم التدفقات المالية غير المشروعة في مصر (بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر التلاعب بالفواتير التجارية المفتعلة والتهرب الضريبي والأسواق غير القانونية). جملة هذه المؤشرات تؤكد على أن تنامي ظاهرة الاقتصاد الخفي يشكل سببا رئيسيا في ارتفاع حجم التدفقات المالية غير المشروعة.

2. تشير دراسة معدلات الضريبة على الشركات التي تقره الدولة المصرية إلى أن مصر تصنف من بين مجموعة البلدان الأقل ممارسة للضغط الضريبي على الشركات، وهو ما يساهم بشكل سلبي في ارتفاع التدفقات المالية غير المشروعة الداخلية بسبب تحويل الأرباح من قبل الشركات متعددة الجنسيات (MNEs). لذلك فإنه من الضروري اعتماد فحص دقيق وفعال للمعدلات الضريبية الموظفة على الشركات والتأكد على جدوى تطبيقها في ظل توافر البيانات والمعطيات حول هذه المسألة. وفي هذا السياق، يمكن اعتماد منظومة التقارير المقدمة من الشركات المتعددة الجنسيات المسماة اختصارا بـ<sup>1</sup>(CBCR) والتي أقرتها منظمة منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) في سياق منهجيتها المعتمدة في قياس التدفقات المالية غير المشروعة.

3. يبدو أن ارتفاع مؤشرات الفساد أصبح مصدر مخاوف لدى السلطات الرسمية في مصر (يحتل مؤشر مدركات الفساد المرتبة 117 من بين 180 دولة في عام 2020) وهو أعلى بمرتبة واحدة من التصنيف الصادر سنة 2012. ومع ذلك فإن مصر لا تحتل المرتبة الأعلى في منطقة انتشار فيها الفساد. وفي هذا السياق يتجه التنويه إلى الدولة المصرية قد صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتتخذ خطوات عملية لمكافحة هذه الظاهرة بالإضافة إلى الأنشطة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC Romena).

4. تشير التقديرات إلى أن النظام المالي في مصر معرض نسبياً للإساءة الضريبية، حيث صنف مؤشر السرية المالية الذي وضعته منظمة شبكة العدالة الضريبية (Tax Justice Network) في سياق دراسة ورصد آثار التدفقات المالية غير المشروعة، الدولة المصرية في المرتبة 46 من بين أكثر من 130 دولة شملهم التصنيف. ويتجه التذكير إلى أن مصر

<sup>1</sup> <https://www.oecd.org/tax/beps/guidance-on-country-by-country-reporting-beps-action-13.htm>

ليست من الدول الموقعة على معيار الإبلاغ المشترك (CRS) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كما أنها لا تقدم البيانات للإحصاءات المحلية لبنك التسويات الدولية (BIS). و في مقابل ذلك، فإن صندوق النقد الدولي (IMF) لم يبلغ عن بيانات مصر حول الاستثمارات في الحوافز المالية المشتقة من قبل غير المقيمين. لذلك فإن الافتقار إلى بيانات ومعطيات دقيقة على المستوى الدولي يجعل عملية تتبع ورصد مصادر و حجم التدفقات مالية غير مشروعة أمراً معقداً و غاية في الصعوبة. ومع ذلك ، تكشف الإستجابة لاستبيان التقييم الذاتي أن الخصوم المصرفية العابرة للحدود وتوزيعها الثنائي على المستوى المحلي وإتاحتها على الصعيد الوطني من قبل البنك المركزي المصري.

5. اعتمد الاقتصاد المصري نهج الانفتاح والتنوع في تعاملاته مع الأسواق الخارجية. إذ نجد من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين بعض دول الجوار (الإمارات العربية المتحدة وتركيا) بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والهند (حجم المبادلات مع هذه الدول يزيد عن 5 في المائة من إجمالي صادرات مصر). من ناحية أخرى ، تهيمن الصين على الواردات، تليها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية وألمانيا. و في هذا السياق، تمت معالجة تقديرات مختلفة حول التلاعب بالفواتير التجارية المفتعلة من قبل هيئات و مؤسسات دولية و إقليمية مثل منظمة النزاهة المالية العالمية (GFI) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (ESCWA). علاوة على ذلك، فإن الآلية المعتمدة في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي حول تعزيز طرق العمل في مجال التوفيق بين إحصاءات التجارة الخارجية تناول مسألة الفجوة التجارية بين الطرفين. جملة هذه المعطيات تكشف عن دور مهم للتلاعب بالفواتير التجارية المفتعلة في تنامي حجم التدفقات المالية غير المشروعة في مصر.

6. يبدو أن أنواع التدفقات المالية غير المشروعة الأكثر شيوعاً ورواجاً على الصعيد الوطني المصري هي تلك المتعلقة بالتدفقات المالية المتأتية من الأنشطة التجارية والضريبية غير القانونية (مثل التلاعب بالفواتير التجارية المفتعلة والتهرب الضريبي من قبل الأفراد من خلال تحويل الأرباح) والأسواق غير القانونية (مثل تهريب المخدرات والاتجار بالأشخاص). ويبدو كذلك أن ظاهرة التهرب الضريبي الصارم لا تزال تشكل ظاهرة هامشية و مرد ذلك عدم توافر قاعدة بيانات حول هذه المسألة بالإضافة إلى ربط هذه الأنشطة في أغلب الأحيان بظاهرة الفساد. فإن الفساد والاستغلال بأنواعه وتمويل الإرهاب تبقى من المسائل ذات الصلة التي تستحق الدراسة في سياق تتبع منشأ ومصادر و حجم التدفقات المالية غير المشروعة. بيد أن غياب منهجيات واضحة في هذا المجال بالإضافة إلى قلة البيانات ذات الصلة قد تشكل عائقاً حقيقياً في القياس الإحصائي لهذه الظاهرة.

7. تشير الدراسات والأبحاث الحديثة إلى التحديات التي تواجه تطبيق المنهجيات المعتمدة في هذا المجال في ظل غياب مصادر بيانات و معطيات متسقة، مما قد يؤدي إلى قدر كبير من الأخطاء التقديرية و يجعل من الصعب الوصول إلى نتائج موثوقة. وبغض النظر عن ذلك، فإن هذه الدراسات تشير إلى اتجاهات مهمة مفادها أن معدلات التدفقات المالية غير المشروعة في مصر تغدو من بين أعلى المعدلات في القارة الإفريقية. وأمام هذا الواقع، أضحت من الضروري وضع قياسات لتقديم تقديرات أكثر موثوقية عن التدفقات المالية غير المشروعة يقع اعتمادها كأداة لصياغة ورسم السياسات العامة في مصر.

و بالرغم من توفر الدعم والتأييد السياسي لهذه المسألة، إلا أن البيانات والمعطيات الإحصائية المتصلة بهذا الشأن تبقى قليلة وهو ما يجعل منهجيات قياس التدفقات المالية غير المشروعة لا تزال مفقودة أو شبه منعدمة على المستوى الوطني.

8. في سياق رصد العقبات المبلغ عنها في إطار الإجراءات الوطنية المعتمدة لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، تجدر الإشارة إلى وجود صعوبات في التواصل مع نظراء من الوكالات الأجنبية، ومن ثم إلى غياب أطر للتعاون الوثيق في هذا المجال. ومع ذلك، يبدو أنه تم التعامل مع هذه المسألة من خلال صياغة اتفاقيات وبروتوكولات لدعم التعاون الثنائي. كما تم تعميم نموذج هذه الاتفاقيات على المستوى المحلي لدعم التعاون داخل البلد وتطوير آليات مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في مصر.

9. تعتبر الأنشطة التي تحظى بتنسيق على المستوى المركزي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك عمليات جمع البيانات ونشر الإحصاءات، نشاطًا مناسبًا لدعم قياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر. وفي هذا الإطار، يجب اعتماد مقاربة تشاركية تضم جميع الهيئات والوكالات المتدخلة في هذا المجال بما في ذلك وحدات التحقيق المالي والجمارك. وقد يؤدي إنشاء منصة تعاون لتبادل الأفكار والمقترحات والنفاز إلى البيانات في بيئة آمنة إلى معالجة المشكلات ودعم الأنشطة ذات الصلة بشكل صحيح.

10. يعتبر تشكيل فريق خبراء لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر يضم خبراء متخصصين في مجال الإحصاء وموظفين تقنيين من الوكالات الوطنية إلى جانب خبراء محليين من قطاعات متعددة، خطوة مهمة على طريق ترسيخ منظومة قياس التدفقات المالية غير المشروعة في مصر. فبعد إجراء فحص مفصل لتوافر البيانات واقتراح ذلك بمراجعة تقييم مخاطر التدفقات المالية غير المشروعة، سيتم وضع خطة وطنية لتجريب منهجيات ومقاربات الاختبار، بدءًا بتحديد الاحتياجات المتعلقة المتعلقة بالدورات التدريبية المتخصصة و بدعم القدرات و انتهاء بتجميع ونشر الإحصاءات التجريبية حول التدفقات المالية غير المشروعة في مصر، وذلك لوضع خطة عمل واضحة المعالم لتحديد الأولويات على المدى القصير والبعيد للعمل الإحصائي الوطني حول التدفقات المالية غير المشروعة.